مصدر الاستراتيجي

THE STRATEGIC MSDR

نشرة نصف شهرية

الجمعة 1-9-2023

العدد : 04

مصدر الاستراتيجي

نشرة نصف شهرية تصدر عن شبكة مصدر الإخبارية، تتناول بالرصد والتحليل ، أهم القضايا الساخنة حول العالم.

تتناول قضية واحدة في كل عدد، وتستعرض أهم ما كُتب حولها في مراكز الابحاث الدولية ، وتقدم رؤية تحليلية حول هذه القضية .

الفهرس

1 رؤية وتحليل مصدر الاستراتيجي

2 قلق فرنسا على ديمقراطية الغابون قليل جدًا ومتأخر جدًا

5 انقلاب النيجر الذي (لا ينبغي أن يفاجئ العالم)

8 انقلاب النيجر: إطلاق العنان لليورانيوم، وأشباح فرنسا الأفريقية، وظل روسيا

11 بصمة موسكو الأفريقية في حالة تغير مستمر

13 أفريقيا هي منفذ الموارد الجديد لروسيا

16 المعنى الحقيقي لانقلاب النيجر

19 كيف غزت فرنسا النيجر وسرقتها

رؤية وتحليل

الانقلابات العسكرية في افريقيا، ليست بالظاهرة الجديدة، بل لها تاريخ طويل من الصراعات السياسية والعسكرية. في ذروة انشغال المجتمع الدولي، وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة بتحديد طرق التعامل مع انقلاب النجير، عبر التهديد بالتدخل العسكري عن طريق المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكوس"، فوجي الجميع بوقوع انقلاب جديد في الغابون، وإعلان قيادات الجيش هناك سيطرتهم على السلطة والتحفظ على الرئيس علي بونغو. لم يتوقف الامر عند هذا التطور، فقط سبقه تطورات في مالي، حيث طردت الحكومة المالية القوات الفرنسية من العاصمة. في الماضي كانت الانقلابات العسكرية في إفريقيا تتم برعاية القوي الاستعمارية التقليدية وتحديدا فرنسا للحفاظ على نفوذها، واستغلال ثروات القارة. اليوم يمكن القول ان الانقلابات أصبحت في سياق طرد القوي الاستعمارية التقليدية في القارة لصالح النفوذ الروسي والصيني والتركي بدرجة اقل.

التحديات التي تواجه الغرب في قارة إفريقيا نتيجة الانقلابات تتمثل في التالي:

على الصعيد الاقتصادي، تعتبر قارة افريقيا منبع لمناجم الذهب والنفط واليورانيوم، عدا عن أنابيب الغاز التي تعوض أوروبا وتحديدا فرنسا عن النقص الناتج عن الحرب الروسية الأوكرانية.

في الصعيد السياسي، تمثل الانقلابات في افريقيا ضربة قاصمة للغرب، لصالح ازدياد النفوذ الروسي والصيني والتركي في القارة.

أما على الصعيد العسكري والأمني، يظهر للعلن تهديد الجماعات الإسلامية المتطرفة في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تهدد المصالح **الغربية في القارة**، عدا عن نفور شعوب الدول الافريقية من التواجد العسكري الفرنسي في القارة.

فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه انقلابات افريقيا، فهي متناقضة ومتقاطعة في عدة اتجاهات، من جهة تمثل مكسب امريكي لانحصار النفوذ الفرنسي، ومن جهة أخرى تمثل خطرا لواشنطن من اتساع النفوذ الروسي وجماعات فاغنر المرتبطة بها، واغلب التوصيات السياسية والاستراتيجية في مراكز البحث الامريكية تذهب باتجاه تبني واشنطن لسياسة الحياد والانتظار والسعي لحلول سلمية في هذا الوقت.

أما فيما يتعلق بفرنسا، فالاحتمالات تنحصر في التالي: أما تنفيذ انقلابات مضادة وهذا سيناريو ضعيف في دول الساحل الافريقي، لكنها قد تدعم انقلابات استباقية في دول افريقية أخرى. الاحتمال الأقرب والأكثر منطقيا لفرنسا، إن ارادت الحفاظ على بعض نفوذها في القارة، عليها ان تذهب الي شراكة سياسية واقتصادية والتخلص عن دور الشرطي الفرنسي في القارة.

المشهد لم ينتهي بعد، واللاعبون الفائزون روسيا والصين، يغيرهم التراجع الفرنسي، ويعزز من نفوذهم الشعبي الكبير بين سكان القارة، مما قد يقلب الخارطة السياسية في افريقيا لصالح المعسكر الشرقي. وهذا الاحتمال الأكثر ترجيحا.

د. سليم محمد الزعنون
فتحي صبّاح
عزيز المصري

قلق فرنسا على ديمقراطية الغابون قليل جدًا ومتأخر جدًا

فورين بوليسي

في ديسمبر 1977، تمت زيارة أسلوب حكم مرتبط بأوروبا في العصور الوسطى في بلد غامض حتى الآن في أعماق إفريقيا الاستوائية. هناك، أعلن جان بيدل بوكاسا، القائد السابق لجيش مكون من 500 رجل استولى على السلطة في عام 1965 في انقلاب عسكري، نفسه رئيسًا مدى الحياة، ثم بعد عدة سنوات، السيادة الإمبراطورية للبلاد، والتي أعاد تسميتها باسم إمبراطورية إفريقيا الوسطى.

عرف فاليري جيسكار ديستان، رئيس فرنسا - القوة الاستعمارية السابقة للإمبراطورية المحتملة لحديثي الولادة - ما يكفي للابتعاد عن تتويج بوكاسا، الذي كلف حوالي 20 مليون دولار، أي ما يعادل 8% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلد الفقير بالكامل في ذلك الوقت. لكن باريس عرضت الدعم بطرق أخرى. بالإضافة إلى المساعدة في تمويلها، أرسلت فرنسا قوات لتوفير الأمن للتتويج الفخم. أكدت طائراتها جميع الاحتياجات اللوجستية. وتم تكليف أوركسترا الجيش الفرنسي بإخماد الألحان التي رافقت يومين من الاحتفالات الرسمية.

شعرت فرنسا في النهاية بالحرج الكافي من ارتباطها بوكاسا المهرج لتقديم الدعم لانقلاب عسكري أطاح به بعد ذلك بعامين، لكن هذا لا يعني أن باريس قد رسمت خطًا حازمًا ضد حكم الأسرة الحاكمة في هذا الجزء من القارة بعيدا عن ذلك.

في الساعات الأولى من يوم الأربعاء، بعد ظهور مجموعة من 12 ضابطًا عسكريًا على شاشة التلفزيون في الجابون للإعلان عن الإطاحة بعلي بونجو، رئيس الدولة الواقعة في وسط إفريقيا، نددت باريس بالانقلاب ودعت إلى نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز بها بونجو ظاهريًا، ليتم احترامها.

لم يتم ذكر المشاكل العميقة المحيطة بشرعية بونغو، مثل تلك الخاصة بالعديد من عملاء فرنسا القدامى والميالين إلى الأسرة في المنطقة. في هذه الحالة، أجرى الزعيم الذي تمت الإطاحة به الأحدث في سلسلة من الانتخابات الرئاسية في ظل ظروف كانت منحرفة بشدة لصالحه، ثم قطع خدمة الإنترنت في البلاد لمنع التدقيق والانتقادات المتزايدة من الانتشار داخل حدود الغابون حتى الجدل. يمكن أن تنفجر. بلمسة سريالية بعض الشيء، نشر أحد وزرائه على X (سابقًا Twitter) كيف كانت الأمور طبيعية في البلاد في وقت تم فيه فصل معظم الغابونيين عن وسائل التواصل الاجتماعي.

كما أظهر رد فرنسا على الانقلاب العسكري الأخير في دولة النيجر الواقعة في غرب إفريقيا، فقد تبنت موقفًا يرفض الانقلابات كوسيلة لتغيير الحكومات في إفريقيا. ومع ذلك، فإن ما لم تفعله فرنسا مطلقًا هو استخدام الكثير من نفوذها لضمان انتخابات شفافة، وشرعية ديمقراطية، ولعب نزيه سياسي، واحترام سيادة القانون في الدول العميلة المفضلة لديها.
الغابون، الدولة الغنية بالنفط التي ارتبطت بشكل ملحوظ بفرنسا طوال 63 عامًا من الاستقلال، حكمت عائلة بونغو بطرق غير ديمقراطية إلى حد كبير لمدة 57 عامًا من تلك السنوات. تم تعيين والد علي بونجو الراحل، عمر بونجو أونديمبا، في منصبه بمساعدة فرنسا في عام 1967 وحمايته مرارًا وتكرارًا من قبل باريس حيث أصبح ثريًا للغاية في السنوات التالية. قام بونجو بير بتهيئة ابنه علي، الذي خلفه بعد وفاته في عام 2009، وفاز في الانتخابات الرئاسية التي أدت إلى أعمال شغب في بورت جنتيل، ثاني أكبر مدينة في البلاد. (كان المنافس الرئيسي لعلي بونغو على

الخلافة آنذاك أخته، التي كانت مديرة الحكومة الرئاسية).
عانى فلس بونجو من سكتة دماغية خطيرة في عام 2018، لكنه استمر في التمسك بالسلطة على الرغم من تضاؤله بشكل خطير. لبعض الوقت، اختفى عن الأنظار تمامًا، لكن في الآونة الأخيرة شوهد وهو يدخل قصر الإليزيه في باريس بخطوة متوقفة بشدة، حيث استقبله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.
هذا ليس انتقادًا قادرًا لقائد محدود بشكل واضح، كما قد يتخيل البعض. بدلاً من ذلك، إنه تعليق على مدى صعوبة أن تجد فرنسا لسانها فيما يتعلق بإدامة قوة العملاء المخلصين في هذه القارة. على الرغم من أن هذا لا يقتصر على وسط إفريقيا بأي حال من الأحوال - فقد شهدت توغو، في غرب إفريقيا، أيضًا خلافة على غرار السلالات الحاكمة، وقام رئيس ساحل العاج، الذي يفضله الفرنسيون منذ فترة طويلة، بتغيير الدستور للسماح لنفسه بالبقاء في السلطة تقريبًا إلى أجل غير مسمى - لقد كان أكثر وضوحًا في هذا الجزء من القارة من أي مكان آخر.
هناك سبب لذلك. وسط إفريقيا منطقة غنية بشكل غير عادي بالموارد الطبيعية وقد جمع قادتها ثروة هائلة بشكل أساسي من خلال ما يشير إليه الاقتصاديون باسم تحصيل الإيجارات. من خلال القيام بذلك، لم يكتفوا بالثراء بشكل خيالي، ولكنهم قدموا أيضًا دعمًا ثابتًا لفرنسا دوليًا مع الحرص على منح شركاتها حصة كبيرة في مجموعة متنوعة من صناعات الاستخراج المربحة.
لفهم هذا النمط بشكل أفضل، يحتاج المرء فقط إلى إلقاء نظرة على جيران الجابون المباشرين. من ناحية، تقع جمهورية الكونغو، وهي دولة بنزين صغيرة أخرى بقيادة دينيس ساسو نغيسو. تودد فرنسا بذكاء إلى ساسو، الماركسي السابق، في حظيرة في السبعينيات، عندما شغل لأول مرة منصب رئيس الدولة من 1979 إلى 1992. في وقت لاحق، دعمته خلال محاولته لاستعادة السلطة بعد حرب أهلية، واستمر في منصب الرئيس منذ عام 1997. يعمل نجل ساسو، دينيس كريستل، حاليًا كوزير في حكومة والده البالغ من العمر 79 عامًا ومن المتوقع على نطاق واسع أن يحاول خلافة والده عندما تحين اللحظة.
ربما ليست جريمة بالضبط، لكنها أصداء لبوكاسا الإمبراطوري في حقيقة أن عمر بونغو تزوج ابنة ساسو نغيسو وأنجب طفلين معها، ذكر وأنثى. في نمط يفوح منه رائحة الملوك الأوروبيين في العصور الوسطى، كان لهذين الاثنين أب وأخ غير شقيق شغل منصب رئيس دولة واحدة، الغابون، وجد كان رئيسًا لدولة أخرى، الكونغو. (على طول خطوط متشابكة بالمثل، فإن زعيم المجلس العسكري الجديد في الغابون هو ابن عم بونغو الذي أطيح به).
على الحدود الشمالية للجابون تقع الكاميرون، وهي دولة نفطية أخرى بها العديد من الموارد الطبيعية الأخرى. يقودها نفس الرجل، بول بيا البالغ من العمر 90 عامًا، منذ عام 1982. لسنوات، أمضى بيا أجزاء هائلة من الوقت خارج بلاده، خاصة في سويسرا. في غضون ذلك، يُنظر إلى زوجته اللامعة والأصغر سنًا، شانتال، على نطاق واسع على أنها لديها ادعاءات باستخدام السلطة بعد وفاته، كما فعل ابنهما فرانك. بالمناسبة، هذه فترة زمنية تتطابق تقريبًا مع طول مسيرتي المهنية في الصحافة، وبالفعل قمت بتغطية حكومة بيا في أيامها الأولى في بعض مهامي الأولى. وهذا يجعل بيا أيضًا أحد أطول القادة حكماً في العالم. ومع ذلك، لديه منافسة في مكان قريب.
يأتي ذلك من جارة الجابون إلى الشمال الغربي، غينيا الاستوائية، وهي مستعمرة إسبانية سابقة اقتربت أيضًا من فرنسا، حتى أنها تبنت عملة إقليمية مدعومة من فرنسا والفرنسية كإحدى لغاتها الرسمية. حكمت نفس العائلة الدولة النفطية الصغيرة وحتى الأكثر ثراءً بطريقة ديكتاتورية قاسية في كثير من الأحيان منذ عام 1968. الزعيم منذ عام 1979 - بعبارة أخرى، أطول من بيا - هو تيودورو أوبيانغ نغيما البالغ من العمر 81 عامًا. من المتوقع على نطاق واسع أن يسعى ابنه الذي يحمل الاسم نفسه، تيودورو، إلى خلافته.
ما هو القاسم المشترك بين هذه البلدان بخلاف حكم الأسرة المستدام ذاتيًا؟ القائمة ليست قائمة مفعمة بالأمل. جميعهم لديهم طبقة صغيرة ولكنها غنية جدًا من النخب إلى جانب مستويات عالية من الفقر

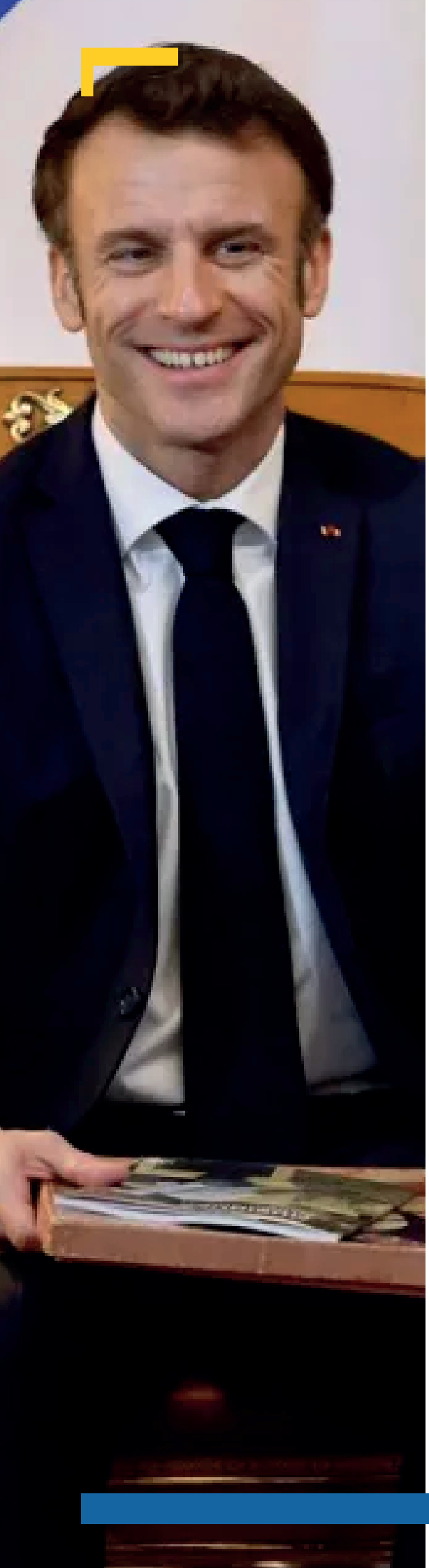

وعدم المساواة الصارخة. لم يتفرع أي منها بنجاح من استخراج الموارد. جميعهم لديهم الفساد الرسمي والقمع السياسي كوقائع مركزية للحياة. وفي المجال الدبلوماسي، تمتع الجميع بقدر كبير من الصمت من الغرب بشأن سوء حكمهم وظروف حكمهم - خاصة من فرنسا، التي استقبلت كل هؤلاء القادة في زيارات رفيعة المستوى.

على الرغم من أن الكثير من التعليقات الغربية ستربطهم ببعضهم البعض، إلا أن المشاكل في المنطقة الأفريقية المعروفة باسم منطقة الساحل - التي كانت مسرحًا للعديد من الانقلابات مؤخرًا، وحيث تم نبذ فرنسا من قبل حكومة عسكرية تلو الأخرى - تختلف تمامًا عن تلك الموجودة في وسط إفريقيا. ومع ذلك، كانت الإجابة من باريس في كلتا الحالتين هي مجرد قول لا للاستيلاء العسكري.

بشكل عام، تواجه الحكومات في منطقة الساحل تحديات شبه مستحيلة. فهم يسيطرون على مناطق شاسعة ولكنها غير ساحلية وقاحلة إلى حد كبير تواجه الآثار الوحشية لتغير المناخ؛ وحركات التمرد الإسلامية؛ وبعض أشد حالات الفقر في العالم؛ وعدم اكتراث الغرب تقريباً باحتياجاتهم الإنمائية؛ وربما الأهم من ذلك النمو السكاني السريع للغاية. إن الحكومة الأكثر صدقًا وديمقراطية في العالم ستتعرض لضغوط شديدة - وربما أسوأ من ذلك - في ظل مثل هذه الظروف. قد يكون أقرب شيء إلى حل طويل الأجل لدول الساحل هو إعادة تشكيل جذرية للدولة في هذا الجزء من إفريقيا، والذي لا يوجد في أي مكان على جدول الأعمال السياسي لأفريقيا بسبب تعقيداته الخاصة.

الدول ذات الموارد في وسط إفريقيا صغيرة وغنية بطبيعتها، لكنها كانت محكومة بشكل مؤسف لدرجة أنها ربما أهدرت أفضل فرصها في التنمية. يمكن رؤية هذا بشكل أوضح في التجربة الأخيرة للجابون، التي سعت إلى إعادة تسمية نفسها من خلال ما يسمى بالغسيل الأخضر كدولة مؤيدة للبيئة، لأنها أهدرت الكثير من ثروتها النفطية.

من غير المرجح أن تجيب الانقلابات في منطقة الساحل على مشاكل تلك المنطقة، لكن الإجابة الغربية بعدم وجود انقلابات مفيدة فيما يتعلق بمشاكل وسط إفريقيا، خاصة بعد سنوات عديدة من الصمت بشأن السلوك المناهض للديمقراطية والإثراء غير المشروع. في بعض أجزاء إفريقيا، يبدو أحيانًا أن إغراء المرء بإلقاء يديه في عبث أمر مفهوم. لكن في الغابون والكونغو والكاميرون في العالم، وهما من بعض النواحي مآسي أكبر، كان الغرب، بقيادة فرنسا، متواطئًا للغاية في الافتقار إلى التقدم الاجتماعي والديمقراطي.

انقلاب النيجر
الذي (لا ينبغي أن يفاجئ العالم)

المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والامن

في تحول صادم للأحداث، أدت محاولة انقلاب إلى اضطراب النيجر حيث وجد الرئيس محمد بازوم نفسه محتجزًا من قبل نفس الأشخاص الذين كان من المفترض حمايته - الحرس الرئاسي. بدأت الأزمة تتكشف في حوالي الساعة 10:00 يوم 26 يوليو عندما ظهرت تقارير عن اعتقال الرئيس. تصاعد الوضع بسرعة، حيث أصدرت الرئاسة النيجيرية بيانًا ظهر اليوم، حذرت فيه من أن الجيش الوطني مستعد لاتخاذ إجراءات ضد مخططي الانقلاب إذا لم يتخلوا عن أفعالهم غير القانونية. ردت المنظمات الدولية والدول المجاورة بسرعة، منددة بمحاولة الانقلاب. أصدر الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى شركاء موثوق بهم آخرين للنيجر مثل فرنسا والولايات المتحدة، بيانات أعربوا فيها عن رفضهم للانقلاب ودعم حكومة النيجر المنتخبة ديمقراطياً. مع تقدم اليوم، استمرت التوترات في الارتفاع. واندلعت مظاهرات مؤيدة للرئيس بازوم في العاصمة. تحول الوضع إلى أعمال عنف عندما أطلق الحرس الرئاسي طلقات تحذيرية على المتظاهرين المؤيدين لبازوم. في محاولة للتوسط ونزع فتيل الأزمة، أرسلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باتريس تالون، رئيس بنين، للدخول في حوار مع قادة الانقلاب. ومع ذلك، على الرغم من هذه الجهود ومحاولات الوساطة السابقة من قبل الرئيس النيجيري السابق محمدو يوسفو، ظل الوضع في طريق مسدود.

بعد يوم فوضوي من الأحداث، ذهب قادة الانقلاب إلى التلفزيون الوطني النيجيري وجعلوا تحركهم رسميًا في حوالي منتصف الليل، معلنين نجاح الانقلاب وأعلنوا إنشاء المجلس الوطني لصالح الشعب (المجلس الوطني لحماية الوطن CNSP). في إعلانهم الأول، برر القادة الانقلاب متذرعين بأسباب مثل تدهور الوضع الأمني وسوء الإدارة الاقتصادية والاجتماعية. وعلقوا جميع مؤسسات الدولة والدستور وأغلقوا الحدود البرية والجوية وفرضوا حظر تجول ليلا وطلبوا من الشركاء الخارجيين عدم التدخل في شؤون البلاد. في غضون ذلك، كان بازوم لا يزال محتجزًا ولم يستقيل.

كانت الملاحظة الأولية حول الانقلاب أن المجتمع الدولي والمحللين لم يكونوا مستعدين تمامًا. على الرغم من التاريخ الطويل للانقلابات في النيجر - منذ حصولها على الاستقلال في عام 1960، شهدت البلاد أربع انقلابات ناجحة وعدة محاولات - كان المجتمع الدولي يأمل في أن يظل بازوم في السلطة وأن يكون مرتكزًا للاستقرار في المنطقة، خاصة بعد الانقلابات المتعددة في مالي وبوركينا فاسو. هذا هو السبب في أن القوات الفرنسية انتقلت في العام الماضي إلى النيجر ونمت المساعدات العسكرية والإنسانية الأمريكية بشكل كبير. ويشارك المجتمع الدولي الغربي مشاركة كبيرة في النيجر ويثق في البلد كشريك قوي.

خلال الساعات القليلة الأولى بعد الانقلاب، ذكر المحللون أن السبب الرئيسي وراء الانقلاب هو الصراع الداخلي على السلطة في قوات الأمن، وأن الشائعات عن الإقالة الوشيكة لرئيس الحرس الرئاسي أدت إلى محاولة الانقلاب. حتى أن هناك دلائل موثوقة على أن القوات العسكرية الموالية لبازوم يمكن أن تعكس الانقلاب. ومع ذلك، فإن القادة العسكريين الذين قدموا البيان يشملون قادة من القوات الجوية والقوات الخاصة في الجيش والدرك والشرطة، من بين آخرين. وهذا يدل على سوء تقدير كبير لمدى الدعم الذي ولده قادة الانقلاب داخل القطاع الأمني. في صباح اليوم التالي، قررت القيادة العسكرية للقوات المسلحة النيجيرية عدم معارضة الانقلاب، وتجنب مواجهة قاتلة محتملة بين القوات المختلفة.

إلى جانب عدم قدرة الرئيس بازوم على إدارة مجموعات السلطة المختلفة داخل قوات الأمن النيجيرية، هناك عوامل أخرى أدت إلى إكمال الانقلاب بنجاح. وقد حدث ذلك في ظل خلفية من التحديات السياسية والاجتماعية والأمنية. في غضون يوم واحد، كانت هناك بالفعل مظاهرات لدعم الحزب الوطني الاشتراكي المعلن حديثًا، أمام مقر الحزب السياسي لبازوم وخلال عطلة نهاية الأسبوع، تجمع آلاف المتظاهرين خارج السفارة الفرنسية في نيامي، معربين عن دعمهم للجيش. وردد المتظاهرون هتافات مناهضة لفرنسا ورفعوا الأعلام الروسية، معربين عن رغبتهم في أن يدعم شركاء جدد مثل روسيا استقلال بلادهم. لذلك، حتى لو كان بازوم قريبًا من المجتمع الدولي الغربي، فإن هذا لم ينعكس بالضرورة على الجمهور والمجتمع المدني الأوسع. تعارض حركة M62 الحكومة بنشاط، وتطالب برحيل القوات الفرنسية من البلاد. كما أسهم تدهور الحالة الأمنية والإنسانية، ولا سيما في منطقة ليبتاكو غورما، في استياء السكان. من المهم أن نتذكر أنه مقارنة بالانقلاب في مالي وبوركينا فاسو حيث كان الوضع يتفاقم بسرعة، في النيجر، ظلت الحوادث التي تورطت فيها منظمات متطرفة عنيفة، في السنوات الأخيرة، مستقرة نسبيًا. وفقًا لبيانات مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح ACLED، خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022، وقع 223 حادثة شملت جماعة نصر الإسلام والمسلمين أو تنظيم الدولة الإسلامية أو بوكو حرام في النيجر. وارتفع هذا العدد في الجزء الثاني من 2022 مع وقوع حوادث 285 ولكنه انخفض مرة أخرى في الأشهر 6 الأولى من 2023، مع وقوع حوادث 256 حتى الآن. لوضع هذا في المنظور الصحيح، خلال عام 2022، كان هناك أكثر من 2300 حادث تورط فيه جماعة نصر الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية في بوركينا فاسو.

كانت الملاحظة الرئيسية الأخرى هي رد فعل المجتمع الدولي على الانقلاب الذي تغير بسرعة خلال عطلة نهاية الأسبوع. كما ذكرنا سابقًا، حاولت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (من خلال إرسال دبلوماسيين مختلفين) التوسط مع سلطات المجلس العسكري لمحاولة التوصل إلى اتفاق لاستعادة بازوم كرئيس. هذه مقارنة صارخة مع الانقلابين في مالي وبوركينا فاسو حيث كان المجتمع الدولي يميل إلى الاعتراف الفوري (ولكن أيضًا معاقبة) السلطات الانتقالية.

وفي حالة النيجر، بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة لعكس مسار الانقلاب، وفي 31 تموز/يوليو كان الرئيس إدريس ديبي (وهو أيضا غير منتخب ديمقراطيا) في النيجر والتقى ببازوم. كما التقى بزعيم المجلس الوطني للدفاع عن الشعب الجنرال عبد الرحمن تشياني. علاوة على ذلك، خلال عطلة نهاية الأسبوع، قرر المجتمع الإقليمي والدولي فرض عقوبات قاسية على المجلس العسكري لمحاولة قلب الانقلاب.

وعلقت فرنسا على الفور جميع المساعدات الإنمائية ودعم الميزانية. وطالب الاتحاد الأفريقي المجلس العسكري بالعودة الفورية وغير المشروطة إلى ثكناته واستعادة السلطة الدستورية - مما يمنح قادة الانقلاب 15 يومًا للقيام بذلك. وفي بلاغ صدر بعد اجتماع استثنائي عقد في 30 تموز/يوليو، هددت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باستخدام جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك استخدام القوة، لإعادة السلطة إلى السلطات الشرعية، مما يمثل تصعيدا كبيرا مقارنة بالانقلابات السابقة. أعطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المجلس الوطني للإحصاء مهلة أسبوع واحد لاستعادة النظام الدستوري، وقد أعلنت كوت ديفوار بالفعل أنه إذا فشل الحل الدبلوماسي، فإنها ستشارك في تدخل مسلح لاستعادة النظام الدستوري في النيجر. نجحت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والعديد من الدول الأوروبية الأخرى في إجلاء غالبية مدنييها في النيجر. فرض الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) عقوبات أقوى مما كانت عليه في الانقلاب الثاني في مالي في عام 2022. وتشمل هذه الجزاءات فرض قيود على جميع المبادلات التجارية، بما في ذلك النفط والكهرباء، التي أعفيت من الجزاءات المفروضة على مالي. قطعت نيجيريا بالفعل إمدادات الكهرباء كوسيلة لزيادة الضغط على قادة الانقلاب في البلاد.

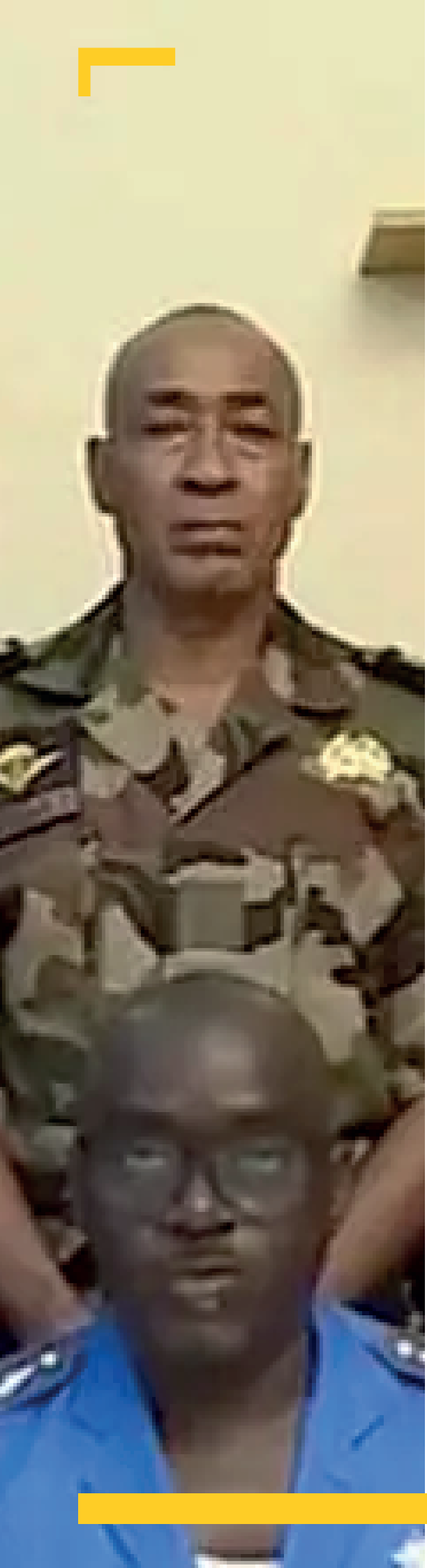

كما أن الجزاءات المفروضة على الأفراد مهددة، ولا تؤثر على أعضاء المجلس العسكري فحسب، بل تؤثر أيضا على أسرهم. ومع ذلك، هناك مخاطر على هذا النوع من النهج. وفي المرة الأخيرة التي اتبعت فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي هذا النهج القاسي في مالي، لم يسهم ذلك إلا في منح المجلس العسكري مزيدا من الشرعية في نظر السكان. أصدرت المجالس العسكرية في بوركينا فاسو ومالي تحذيرًا، جاء فيه أن أي تدخل عسكري يستهدف قادة الانقلاب الأخير في النيجر سيُنظر إليه على أنه إعلان مباشر للحرب ضد بلدانهم وأنهم سينسحبون من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبحسب ما ورد كان رئيس الأركان النيجيري السابق «مودي» في باماكو ثم سيذهب إلى بوركينا فاسو، حيث يسعى، وفقًا لمصادر صحفية موثوقة، إلى نشر قوات فاغنر بسرعة في نيامي، على الرغم من عدم وجود تأكيد رسمي لذلك حتى الآن.

يتراجع الأمل في الحفاظ على مستوى من الاستقرار في النيجر مع تزايد الدعم العام للمجلس العسكري، لا سيما بعد قراره عزل نفسه عن الشركاء الدوليين الرئيسيين مثل فرنسا والولايات المتحدة. سيكون لهذا تأثير مباشر على عمليات مكافحة الإرهاب على الأرض، لا سيما حيث كانت النيجر وفرنسا تقومان بعمليات مشتركة لردع كل من تنظيم الدولة الإسلامية وحركة التحرير الوطنية المشتركة. مع تعزيز المجلس العسكري الجديد لسيطرته، قد يؤدي غياب قوات الأمن الفرنسية وعملياتها في المنطقة إلى تعريض النيجر للاستغلال من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك الجهاديون. يشكل هذا تهديدًا كبيرًا لاستقرار النيجر ويثير إمكانية امتداد تأثير أكبر إلى الدول المجاورة، بما في ذلك بنين.

النتيجة النهائية للانقلاب، بالطبع، لا تزال غير مؤكدة. على سبيل المثال، من غير الواضح ما إذا كانت محاولات الوساطة هذه ستساعد في ضمان انتقال سلس، أو ما إذا كان المجلس العسكري الجديد سيقرر التنويع إلى شركاء غير غربيين مثل روسيا، أو إذا قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استخدام القوة، وقد نواجه سيناريو الصراع المسلح أو الحرب الإقليمية. بالنظر إلى حالة عدم اليقين هذه، فإن الوقت وحده هو الذي سيخبر مستقبل النيجر. بيد أن الدرس الأساسي الذي يجب على المجتمع الدولي أن يأخذه هو أن الحالة على أرض الواقع يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها، ولذلك من الأهمية بمكان الاستعداد لجميع السيناريوهات المحتملة.

انقلاب النيجر: إطلاق العنان لليورانيوم، وأشباح فرنسا الأفريقية، وظل روسيا

المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والامن

إن الهزات الناجمة عن الانقلاب الأخير في النيجر ليست حدثًا منعزلاً ولكنها دومينو في لعبة متطورة تعتمد على الإستراتيجية والبقاء، مما يسلط الضوء على التفاعل المعقد للتأثيرات الجيوسياسية والموارد الطبيعية، لا سيما اليورانيوم الذي يغذي القطاع النووي المكثف في فرنسا.

ترتكز علاقة فرنسا بالنيجر على حاجتهما المتبادلة - مطالبة فرنسا باليورانيوم واعتماد النيجر على الدعم المالي الفرنسي والحماية العسكرية. النيجر هي مصدر جزء كبير من واردات الاتحاد الأوروبي من اليورانيوم وتلبي 15٪ من متطلبات فرنسا من اليورانيوم بالإضافة إلى خمس احتياجات أوروبا من اليورانيوم. ومع ذلك، فإن هذا التعايش متوتر مع ظهور الانقلاب، مما يتحدى استمرار أهمية فرنسا ونفوذها في النيجر وخارجها.

الانقلاب هو المظهر المادي للاستياء المتصاعد من «فرنسا»، العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية المثيرة للجدل بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية السابقة. هذا ليس مجرد تدفق لإحباطات النيجيريين؛ إنه يعكس المشاعر الأفريقية الأوسع ضد الإمبريالية الجديدة المتصورة. لم تكن العمليات العسكرية الفرنسية المثيرة للجدل في منطقة الساحل، بما في ذلك سيرفال وبرخان، غير فعالة في كبح التمرد الجهادي فحسب، بل غذت نموها بشكل غير مباشر. وكما قال جيرار أرو، السفير الفرنسي السابق، على نحو مناسب، «يصبح كل جيش متحرر، بعد فترة، محتلاً».

تكشف هذه الأزمة المعاصرة أيضًا عن استراتيجية إفريقيا الغامضة للاتحاد الأوروبي. يقف الاتحاد الأوروبي على مفترق طرق - من المحتمل أن تثنيه التوترات المتصاعدة في النيجر عن فرض عقوبات على روسيا، المورد الرئيسي لليورانيوم، وبالتالي تفاقم اعتماد الكتلة على الموارد الأجنبية. الأمر لا يتعلق فقط بإمدادات اليورانيوم الفورية؛ يتعلق الأمر بإعادة تقييم العلاقات والاستراتيجيات الأوسع للاتحاد الأوروبي في إفريقيا.

النهج الروسي في أفريقيا

بينما تكافح أوروبا مع أصداء ماضيها الاستعماري، أبحرت قوة أخرى خلسة في المياه السياسية الأفريقية، ووسعت نفوذها وعززت نفوذها. هذه هي روسيا، التي تعمل تحت راية مناهضة الاستعمار الجديد وتقودها خلال سنوات عديدة الشركات الغامضة ليفغيني بريجوزين، التي مولت بشكل كبير حملات التضليل في إفريقيا، وبدعم من مجموعة فاغنر، التي نسجت شبكتها عبر إفريقيا، تأمين المصالح والاستفادة من عدم الاستقرار.

تم عرض تركيز روسيا المتجدد على إفريقيا بوضوح في القمة الروسية الأفريقية في سوتشي في عام 2019، ومؤخراً في سان بطرسبرج. ترسم روسيا نفسها على أنها العمود الفقري القوي للأمن الأفريقي. هنا، استغل بوتين ببراعة القوة الناعمة، وقدم تخفيف الديون والمساعدات الإنسانية للدول الأفريقية بينما وضع روسيا كموازنة للنفوذ الغربي. إن خطابه المناهض للاستعمار الجديد، جنبًا إلى جنب مع إيماءات الاحترام للسيادة الأفريقية، هو جزء من استراتيجية ذكية لإعادة ضبط التحالفات الجيوسياسية في إفريقيا. كانت إحدى النتائج الأكثر إثارة للاهتمام للقمة الروسية الأفريقية الأخيرة لعام 2023 هي الاتفاق على إنشاء آلية أمنية روسية أفريقية دائمة جديدة، تهدف إلى مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة عبر الوطنية

وضمان الأمن الغذائي. تقديم التدريب للجنود الأفارقة وإنفاذ القانون وتوفير الأسلحة - دون مقابل أحيانًا - لتعزيز السيادة الأفريقية وإنقاذ القادة الأفارقة من آلام القوى الاستعمارية السابقة.

تعكس تصرفات مجموعة فاغنر في إفريقيا تعقيد استراتيجية روسيا. لقد كان مفيدًا في تعزيز المصالح الروسية في دول مثل مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى، لكن الأحداث الأخيرة تشير إلى أنها قد تؤكد أجندتها الخاصة، بشكل مستقل عن الكرملين. يثير إخفاق فاغنر في التمرد تساؤلات حول الديناميكية بين بوتين والشركة العسكرية الخاصة. هل بوتين هو سيد الدمى، أم أن مجموعة فاغنر وحش أكبر من أن تتحكم فيه؟

يقدم الانقلاب في النيجر دراسة حالة مقنعة في هذه الرواية. كان مشهد الأعلام الروسية التي لوح بها أنصار الانقلاب علامة مشؤومة على تحول التحالفات. في حين لا يوجد دليل ملموس على تحريض فاغنر أو روسيا مباشرة على الانقلاب، لا يمكن تجاهل مكاسبهم المحتملة من عدم الاستقرار الذي أعقب ذلك. يضيف عرض بريغوزين لخدمات فاغنر لقادة الانقلاب طبقة أخرى إلى هذا اللغز الجيوسياسي.

تجميع اللغز الجيوسياسي معًا

وتتطلب هذه الحالة فهما أعمق للنهج المتعدد الأوجه الذي تتبعه روسيا ومجموعة فاغنر في أفريقيا. كل انقلاب، كل قمة، كل عرض دعم أو إدانة يشكل جزءًا من أحجية الصور المقطوعة الجيوسياسية الكبرى. يبدو أن نفوذ روسيا المتزايد في إفريقيا، مثل الهيدرا الأسطوري، يزدهر وسط الفوضى وعدم اليقين. ومع ذلك، فإن كل رئيس جديد لهذه الهيدرا التي تظهر توفر فرصة لليقظة وفهم استراتيجية روسيا المعقدة والمتطورة باستمرار في إفريقيا.

لم يكن الانقلاب الأخير في النيجر حدثًا غير متوقع، ولكنه كان نقطة نهاية ذروة للتوتر السياسي المستمر الذي كان يتصاعد منذ شهور. كانت النيجر، وهي واحدة من النظامين غير العسكريين الوحيدين في مجموعة الخمس في الساحل، توازن على حافة الهاوية، غارقة في الفساد وانعدام الأمن. انتشرت همسات الانقلاب منذ فبراير، حيث جاءت نقطة التحول من داخل الحرس الرئاسي، مما حرض الفصائل الأخرى على السيطرة. تعرضت العاصمة نيامي لهجمات جهادية أكثر من نظيراتها في مجموعة الخمس، وتعرضت لضغوط التهديدات

المستمرة وتدفق السكان النازحين.
يفسر البعض هذا الانقلاب على أنه خطوة إلى الوراء في الديمقراطية، ولكن بالنسبة لأمة أرهقتها سنوات من الفساد وسوء الإدارة، فإنه بمثابة رد فعل ضروري. إنها لوحة قاتمة حيث يكون الشباب العاطلون عن العمل والمجتمعات الريفية الفقيرة هم الأكثر تضررًا. في مثل هذا السيناريو، يشير أي تغيير، بما في ذلك الانقلاب، إلى إمكانية الإصلاح الذي تشتد الحاجة إليه.
وسط الاضطرابات السياسية في النيجر، تأجج الاستياء الصارخ تجاه فرنسا في نيامي. بينما تدين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الانقلاب، يتصارع الغرب مع مأزق دبلوماسي: كيفية المساعدة دون أصداء استعمارية. المشاعر المعادية للفرنسية، التي تضخمها التأثيرات الروسية، ليست بطبيعتها معادية لأوروبا. يجب على الغرب أن يركز على: خارطة الطريق الدبلوماسية المقبلة تدعو الغرب إلى إعطاء الأولوية للشراكات الأصيلة على الأساليب الأبوية. يجب أن يكون هناك تحول من مجرد تقديم المساعدة إلى تعزيز التفاهمات المتبادلة، من فرض الشروط، إلى التماس الحلول بقيادة أفريقية. تتطلب المنطقة الثلاثية الحدود، وهي حلقة وصل بين الهجرة والتطرف، الاستقرار، لا سيما في منطقة الحدود الثلاثية في النيجر ومالي وبوركينا فاسو، وهو أمر بالغ الأهمية لطرق الهجرة وحيوي لمكافحة التطرف. في نهاية المطاف، يعد الانقلاب في النيجر بمثابة جرس إنذار للمجتمع الدولي. ويؤكد على الحاجة الملحة إلى إعادة تقييم شاملة للعلاقات مع أفريقيا، والابتعاد عن ظلال الاستعمار، ونحو إقامة شراكات منصفة. كما يسلط الضوء على الحاجة إلى تشريح دقيق للنهج الروسي المتطور في إفريقيا، والذي يتحدى الوضع الراهن ويملي الحاجة إلى استجابة دولية منسقة.
مع كل تحرك وتحرك مضاد في هذه اللعبة المعقدة من الجغرافيا السياسية، يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظًا ومتكيفًا، ومستعدًا لمواجهة مناورة الهيدرا التالية. بعد كل شيء، لا يتعلق الأمر فقط بالنجاة من العاصفة الفورية ولكن الإبحار في التيارات المعقدة للقوة والتأثير والبقاء في عالم يستمر في التطور.
إعادة المعايرة الدبلوماسية ليست خيارًا، إنها ضرورة.

بصمة موسكو الأفريقية في حالة تغير مستمر

مجلس السياسة الخارجية الأمريكية AFPC

في الشهر الماضي، وسط ضجة كبيرة، عقد الكرملين الجزء الثاني من المنتدى الاقتصادي والإنساني الروسي الأفريقي. كان من المفترض أن يكون الحدث، الذي أقيم في سانت بطرسبرغ، بمثابة عرض للوصول الطويل لموسكو وتأثيرها الواسع على القارة الأفريقية. لكن ما أبرزته بدلاً من ذلك كان حدود نفوذ الكرملين والأهمية التي توليها الحكومة الروسية المعزولة بشكل متزايد لبصمة سياستها الخارجية هناك.

منذ البداية، كان القصد من اجتماع يوليو أن يكون شأنًا كبيرًا. بناءً على التكرار الأول للحدث، الذي أقيم في سوتشي في عام 2019، كان هدفه هو أن يجتمع القادة الأفارقة مع نظرائهم في موسكو و «تعزيز الجهود لتعزيز التعاون الشامل والمتساوي بين روسيا والدول الأفريقية في جميع المجالات».

ومع ذلك، لم تسر الأمور بهذه الطريقة تمامًا. ظهر 17 رئيس دولة أفريقية فقط في سانت بطرسبرغ - يمثلون أقل من 3/1 من الدول في القارة، وأقل بكثير من 43 الذين حضروا قمة 2019. تضاءل الحضور، وتوتر المزاج، بسبب قرار الحكومة الروسية، قبل أيام، بالانسحاب من مبادرة حبوب البحر الأسود - وهي خطوة ستؤثر بشكل غير متناسب على المناطق النامية في العالم مثل إفريقيا. لا شك في أن حالة عدم اليقين المستمرة بشأن وضع جماعة فاغنر شبه العسكرية في أعقاب التمرد الفاشل للجماعة ضد الكرملين في يونيو، لعبت دورًا أيضًا.

أفريقيا مهمة

اهتمام روسيا بأفريقيا له جذور عميقة. في السنوات الأخيرة، حتى مع اتباع سياسة عدائية متزايدة تجاه أوروبا والولايات المتحدة، بذلت موسكو جهودًا جادة لتوسيع نفوذها الاستراتيجي في القارة. لقد فعلت ذلك بشكل غير متماثل. بينما جذبت الصين الدول الأفريقية بالقروض ومشاريع البنية التحتية كجزء من مبادرة الحزام والطريق، فضلت روسيا بناء النفوذ بهدوء، باستخدام القوات بالوكالة والترتيبات الاستراتيجية الهادئة. هنا لعب فاغنر دورًا رئيسيًا، حيث دعم الأنظمة الإقليمية في دول مثل مالي والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى - وحصل على نوايا حسنة جادة للكرملين في هذه العملية.

كانت الفوائد بالنسبة لروسيا كبيرة. اعتبارًا من عام 2019، وقعت روسيا اتفاقيات تعاون عسكري مع ما يقرب من 30 دولة مختلفة في القارة. وتتراوح هذه الاتفاقات بين مذكرات التفاهم البسيطة والصفقات الأكثر تعقيدا التي تنطوي على تدريب القوات المحلية، وبيع الأسلحة، والتدريبات العسكرية المشتركة. وكجزء من تلك التفاهمات، أنشأت روسيا قواعد عسكرية في إريتريا وليبيا، وبدأت في تدريب قوات الأمن المحلية في نيجيريا وتشاد ومدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا. في جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان ومصر، فعلت الأمرين.

اكتسبت روسيا أيضًا نفوذًا اقتصاديًا قيمًا. في أماكن مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، حصل فاغنر على حقوق كبيرة في التعدين وقطع الأشجار. وفي السودان، أفادت التقارير أن كيانات مرتبطة برئيس فاغنر يفغيني بريغوزين قامت بأنشطة تعدين الذهب جنبا إلى جنب مع قوات أمن النظام. (في العام الماضي، تم ربط عملاء فاغنر بمخطط لتهريب الذهب من السودان إلى روسيا). في الوقت نفسه، في مالي، كانت الفوائد الاقتصادية التي حققتها فاغنر أكثر مباشرة؛ وبحسب ما ورد وقعت المجموعة عقدًا مع الحكومة المالية بقيمة 10 ملايين دولار شهريًا لتعزيز القوات المسلحة في البلاد.
وتساعد هذه الفوائد في تفسير سبب استمرار الكرملين، حتى في خضم حربه المستمرة ضد أوكرانيا، في إعطاء الأولوية للتعامل مع القارة.

الشدائد والفرص

لكن البصمة القارية للكرملين في حالة تغير مستمر الآن. ألقى قرار موسكو، في أواخر يونيو، بالتراجع عن مبادرة حبوب البحر الأسود، إلى جانب تمرد فاغنر المفاجئ الفاشل ضد الكرملين هذا الصيف، بظلاله على مشاركتها الأفريقية. اعتبر خروج روسيا من مبادرة حبوب البحر الأسود، على حد تعبير أحد المسؤولين الكينيين، «طعنة [في] ظهر» شركائها الأفارقة. نتيجة للقرار، لن تتمكن الدول الأفريقية من الحصول على الحبوب من أوكرانيا، وستضطر إلى الحصول عليها من روسيا. في الواقع، في الشهر الماضي، كإجراء لبناء الثقة في أعقاب انسحاب حكومته من اتفاق الحبوب الروسي الأوكراني، عرض الرئيس بوتين تزويد ست دول أفريقية بآلاف الأطنان من الحبوب مجانًا - وهو السيناريو الذي شبهه الأستاذ بجامعة أكسفورد صامويل راماني بـ «دبلوماسية الحبوب الكاملة».
ثم هناك النيجر. أدى الانقلاب العسكري الأخير هناك، الذي أدى إلى نزوح الرئيس الموالي للغرب محمد بازوم، إلى التشكيك في التحالفات التقليدية للبلاد - وفتح الباب لعلاقة أوثق مع موسكو. وبحسب ما ورد أجرى المجلس العسكري الحاكم الجديد في النيجر بالفعل مشاورات مع مسؤولي فاغنر حول دور القوة شبه العسكرية في دعم حكومتها الجديدة. نتيجة لذلك، يمكن أن تتحمل روسيا قريبًا حصة كبيرة في الدولة الأفريقية الغنية بالمعادن، مما يضر بواشنطن والعواصم الغربية الأخرى.
في الآونة الأخيرة، من المحتمل أن يتردد صدى وفاة رئيس فاغنر يفغيني بريغوزين في حادث تحطم طائرة في 23 أغسطس عبر القارة. والجدير بالذكر أن الحادث - الذي يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه انتقام رسمي متأخر ضد بريغوزين بسبب تمرده في يونيو - أودى بحياة مسؤولي فاغنر الرئيسيين الآخرين أيضًا، مما يشير إلى أن ملف المجموعة على وشك الخضوع لتغييرات كبيرة، بما في ذلك ربما في إفريقيا أيضًا.

التطلع إلى المستقبل

ولا يمكن إنكار أن أفريقيا تمثل جائزة استراتيجية كبرى. القارة على أعتاب انفجار سكاني، ومن المتوقع أن تمثل ما يقرب من 2.5 مليار شخص بحلول عام 2050. مع ازدهار سكانها، ستزداد أيضًا فرص القوى الأجنبية لإظهار نفوذها وتشكيل التصورات في إفريقيا.
تعكس استثمارات روسيا الواسعة - خاصة في ضوء حربها المستمرة في أوكرانيا - اعترافًا بهذا الواقع. ومع ذلك، فإن كيفية تطور صورتها الأفريقية في السنوات المقبلة ستعتمد إلى حد كبير على قدرتها على الاستمرار في بناء العلاقات مع العواصم الإقليمية في القارة وتهدئة الشكوك فيها.

أفريقيا هي منفذ الموارد الجديد لروسيا

مركز المصلحة الأمريكية
The National Interest

في 13 أبريل، نظم المعهد الروسي للتنمية التكنولوجية لمجمع الوقود والطاقة لجنة لمناقشة التعاون في مجال الطاقة بين موسكو والدول الأفريقية. أوضح أحد الخبراء، غابرييل أنيسيت كوتشوفا، الذي شغل منصب سفير بنين في روسيا، أنه "في إفريقيا، ننتظر روسيا - لما يمكن أن تفعله روسيا. سأخبركم بشيء لم يقال اليوم: لقد سئمنا أوروبا ".
بصفته خريجًا من جامعة غوبكين الحكومية الروسية للنفط والغاز ومواطنًا روسيًا، فإن كوتشوفا ليس معلقًا محايدًا. ومع ذلك، فإن اتجاهات الطاقة الأخيرة تدعم إعلانه. تعمل الدول الأفريقية على مضاعفة وارداتها من النفط الروسي بشكل كبير ردًا على العقوبات الأوروبية والحد الأقصى للأسعار، مما يوفر للكرملين مرونة إضافية في تمويل حربه ضد أوكرانيا.

استورد المغرب 600000 برميل من الديزل الروسي في جميع أنحاء 2021. في فبراير 2022 وحده، وصل ما يقرب من ضعف هذا العدد إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا. في الشهر الماضي، استحوذت المغرب وتونس والجزائر على 30 في المائة من صادرات روسيا من الديزل، والتي عادت للتو إلى مستويات ما قبل الوباء.

موسكو تلبي حاجة في إفريقيا. وأشارت الوكالة الدولية للطاقة إلى أن وباء فيروس كورونا أثار أزمات ديون في عشرين بلدا أفريقيا، مما سيؤدي إلى تفاقم أعباء الدعم التي تواجهها هذه الدول بالفعل نتيجة للتذبذبات المتكررة في أسعار الطاقة. إلى جانب حقيقة أن المصانع لم تتعافى بعد من القيود المفروضة على الأوبئة، تبحث البلدان الأفريقية عن مساعدات خارجية من مصادر جديدة. قالت ليودميلا كالينيتشينكو، الباحثة في الأكاديمية الروسية للعلوم، خلال الجلسة المذكورة: «أجزاء كبيرة من المصافي الأفريقية معطلة أو محملة بأقل من اللازم بسبب تدهور المعدات، ومشاكل الصيانة، وانقطاع إمدادات المواد الخام». في الوقت نفسه، ينمو عدد سكان إفريقيا بشكل دوار.

على هذا النحو، تواجه البلدان الأفريقية تحديين متفاقمين: نقص مصافي الطاقة وزيادة الطلب. أحد الحلول التي اتبعوها هو زيادة اعتمادهم على الواردات. وفقًا لذلك، لجأت هذه الدول إلى شركات الغاز الروسية التي يسعدها الوصول إلى أسواق جديدة. استفادت بعض الشركات الأفريقية من إعادة تنظيم الواردات والصادرات هذه لخداع البلدان الأوروبية التي تسعى للحصول على بدائل للطاقة الروسية التي كانت تتدفق تحت بحر البلطيق.

في المغرب، على سبيل المثال، اتهم أحد أعضاء البرلمان العديد من شركات الطاقة بتزوير وثائق حول أصول الغاز الروسي بسرعة إلى أوروبا بسعر أعلى عند الوصول. يُزعم أن هذه الشركات قد خلطت النفط الروسي في مكوناتها المحلية لتخفيف الضغط من عمليات الاستخراج المحلية وزيادة أرباحها من البائعين الروس والمشترين الأوروبيين. من الواضح أن الغاز الذي ترسله موسكو إلى إفريقيا لا يستخدم جميعه لتلبية الطلب المحلي.

إلى جانب الطاقة، تدهورت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا خلال العقود القليلة الماضية. تفسر تكتيكات التضليل الروسية، التي تم توسيعها منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، هذا الاتجاه جزئيًا.

على الرغم من تأكيدات رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بأن الاتحاد الأوروبي «ليس لديه عقوبات على المنتجات الغذائية والزراعية»، أعرب الرئيس السنغالي ماكي سال مرارًا وتكرارًا عن قلقه من أن القيود التجارية الأوروبية قد منعت الآليات التي تسمح للدول الأفريقية بدفع ثمن الحبوب والأسمدة الروسية التي لا غنى عنها. على الجانب العسكري، أدى عدم قدرة فرنسا على حماية الماليين من الجماعات الإرهابية الجهادية إلى انسحاب كامل لقواتها في عام 2022. أثار هذا مشاعر معادية للفرنسية على نطاق واسع في غرب إفريقيا، مما أدى إلى هجمات على الشركات والمباني الدبلوماسية بالإضافة إلى صور مروعة لأعلام فرنسية تُحرق.

أثارت الدعاية الروسية هذا السخط. وقعت شبكات التلفزيون التي تمولها الدولة في الكرملين مثل RT صفقات مع نظرائها الأفارقة لتشكيل العقول بشأن الحرب المستمرة في أوكرانيا بينما كررت للجماهير أن فرنسا والولايات المتحدة أضرتا بالمصالح الأفريقية. يضيف التسريب الاستخباراتي الأمريكي الأخير تفاصيل حول كيفية قيام المسؤولين الروس بعصف ذهني لمبادرات الدعاية «لإعادة تنظيم» الرأي العام الأفريقي بشأن النفوذ الغربي.

لم تدخر روسيا نقاشات الطاقة من رواياتها المصممة بعناية. خلال الجلسة، جادل كوتشوفا بأن الدول الأفريقية «اضطرت إلى إبرام عقود غير مربحة مع شركاء أوروبيين يتم فيها تصدير أكثر من 90% من النفط والمنتجات البترولية من القارة». وأضاف أنه نظرًا لأن روسيا تنعم بمجموعة مواردها الطبيعية الخاصة، فإنها تشعر «بعدم الحاجة إلى أخذ المواد الخام» من الآخرين. وكثيراً ما يتكرر هذا الخطاب في وسائل الإعلام وينتشر في جميع أنحاء أفريقيا، حتى لو تجاهل بشكل صارخ زيادة روسيا في تعدين الكوبالت والذهب والماس وانتشار المشاريع المشتركة بين الشركات الروسية والأفريقية.

في الواقع، دخلت روسيا في صفقات موارد طبيعية مع حوالي عشرين دولة أفريقية. في نوفمبر 2021، وقعت مؤسسة الفضاء الحكومية الروسية «روسكوزموس» اتفاقية تعاون مع زيمبابوي لتوسيع استخباراتها الفضائية في البلاد كوسيلة لتحديد الرواسب المعدنية. في وقت سابق من هذا العام، أشار كاتب عمود في أحد أكبر مصادر الأخبار المملوكة للدولة في روسيا، RIA Novosti، إلى أن مجموعة موارد الكونغو الهائلة تمثل "عقد القرن" المالي قبل أن يدعي أن روسيا لا تشعر بأي رغبة في تكرار "الاستعمار الجديد" في أوروبا". ثم كشف عن استراتيجية موسكو القائمة على وسائل الإعلام: «غالبًا ما لا يضطر القادة الأفارقة إلى شرح سبب حاجتهم إلى روسيا... لدينا العلاقات العامة في القارة جيدة وتدعم نفسها بنفسها».

يخطئ المراقبون الغربيون والروس على حد سواء بالقول إن استبدال بكين وموسكو للنفوذ الفرنسي في إفريقيا يدل على أن الولايات المتحدة تفقد قوتها في القارة. في الواقع، المصالح الفرنسية والأمريكية في إفريقيا ليست قابلة للتبادل.

ومع ذلك، تتفق الولايات المتحدة وفرنسا على أنه من المفيد استراتيجيًا معارضة روسيا. ستعزز وحدتهم ضد الكرملين بينما يحل الروس محل الفرنسيين. وإذا جمعت الشركات الروسية الموارد في إفريقيا لتتفوق عليها الصين فقط بينما توجه الولايات المتحدة انتباهها نحو جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فإن مشاركة موسكو المتزايدة في إفريقيا فجأة لا تبدو سيئة للغاية. بهذا المنطق، ربما لا ينبغي للولايات المتحدة أن تتسرع في توسيع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية المحبطة التي تغريها صادرات الطاقة الروسية.

ومع ذلك، فإن هذه الحجة بها عيب خطير. إنه يتناقض مع سياسة العقوبات التي اتبعتها وزارة الخزانة الأمريكية منذ بداية الحرب في أوكرانيا: تآكل قدرة موسكو على الدعم المالي لعملياتها في زمن الحرب. مع الأخبار الأخيرة عن شحن النفط الروسي إلى أوروبا عبر إفريقيا، يجب على إدارة بايدن التفكير في القارة المتنامية على أنها لا تنفصل عن استراتيجيتها في روسيا بدلاً من كونها مسرحًا منفصلاً. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لدول شمال إفريقيا المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط.

وكما قال أحد الخبراء الروس خلال الجلسة، "نقوم حاليًا بشحن النفط والمنتجات البترولية الروسية عبر البحر في البحر الأبيض المتوسط، وفي ميناء سبتة الإسباني، وفي ميناء كالاماتا اليوناني. ولكن ما الذي يمنعنا من استخدام البنية التحتية للموانئ في بلدان شمال أفريقيا لهذه الأغراض؟ " إذا أراد صانعو السياسة الأمريكيون إعاقة نطاق العمليات العسكرية الروسية، فلا يمكنهم غض الطرف عن الدول الأفريقية التي بدأت في قبول شحنات هائلة من النفط الروسي وقد تقع فريسة لحملات التضليل في الكرملين.

يجب على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصوت أمريكا، وشركات النفط والغاز الأمريكية مزامنة جهودها لتحقيق هذا الهدف. الأول يمكن أن يوسع نطاق المساعدات الإنسانية، والثاني يمكن أن يوفر مزيدًا من الدعم للمؤسسات الإعلامية المستقلة، والثالث يمكن أن يوفر بدائل تنافسية للنفط الروسي الذي يبحر إلى الساحل الأفريقي.

يفكر الخبراء الروس بجدية في كيفية استخدام إفريقيا كسوق طاقة متحمس ومركز للموارد الطبيعية لكسب الأرض في ساحة المعركة. يجب على الخبراء الأمريكيين أن يفعلوا الشيء نفسه، مع التركيز على الدول الأفريقية التي تتلقى مساعدات جوهرية من الغرب ومستعدة لمواجهة دبلوماسية الكرملين للغاز والطريقة التي صورت بها وسائل الإعلام الروسية الحرب في أوكرانيا.

المعنى الحقيقي لانقلاب النيجر

فورين أفريز

بعد أن أطاحت مجموعة من كبار الضباط العسكريين بالنيجر المنتخب ديمقراطيا في يوليو، شبه زعيم المرتزقة الروسي يفغيني بريغوزين الانقلاب بالاستقلال الثاني للدولة الواقعة في غرب إفريقيا. وقال في رسالة صوتية نُشرت على التليغرام: «ما حدث في النيجر ليس سوى نضال شعب النيجر مع مستعمريه». «مع المستعمرين الذين يحاولون فرض قواعد حياتهم على النيجيريين وظروفهم وإبقائهم في الحالة التي كانت عليها إفريقيا قبل مئات السنين».

ربما ليس من المستغرب أن يواجه بريغوزين الانقلاب بشكل حاد مع معظم القادة الأفارقة، وحكومات أمريكا الشمالية وأوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وكلها أدانت بشدة الاستيلاء العسكري. لكن زعيم مرتزقة فاغنر لم يكن وحده في تصوير الدول الغربية - وخاصة فرنسا - على أنها تآمرت لإبقاء إفريقيا في حالة تبعية دائمة. هذه هي وجهة النظر السائدة في النيجر، التي حكمتها فرنسا حتى عام 1960 وحيث تمركزت فرنسا في مجموعة كبيرة من قوات مكافحة الإرهاب كجزء من صفقة مع الحكومة السابقة. هذا الرأي منتشر أيضًا في المستعمرات الفرنسية السابقة عبر منطقة الساحل، حيث أصيب الكثير من الناس بخيبة أمل من الحكومات المدنية التي يرون أنها تابعة لفرنسا، وبالتالي يرحبون بالحكام العسكريين باعتباره تصحيحًا ضروريًا.

هذا المنظور له وجهان متكاملان، أحدهما ينتقد فرنسا والغرب والآخر يرحب بروسيا، التي وضعت نفسها كخصم للغرب وحليف للدول الأفريقية المستعمرة سابقًا. تكتسب كلتا السلالتين مكاسب في منطقة الساحل، والتي تجلت في انقلاب النيجر بالإضافة إلى نصف دزينة أخرى سبقتها في المنطقة. تتجذر هذه المشاعر في الغضب الصالح من استمرار نفوذ فرنسا على مستعمراتها السابقة وسياساتها لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، والتي فشلت في ردع انتشار الحركات الجهادية في جميع أنحاء بوركينا فاسو ومالي والنيجر، على وجه الخصوص. كانت فرنسا قد دخلت في شراكة مع حكومات كل من هذه الدول لمحاربة الإرهابيين قبل الإطاحة بهم.

لكن مثل هذه المواقف ليست محسوسة بعمق كما قد تظهر للوهلة الأولى: فالنخب والناس العاديون على حد سواء عبر منطقة الساحل لا يزالون منجذبين إلى الغرب - إلى أفكاره وسخائه الاقتصادي ومداره السياسي. لا يقتصر الأمر على تصويت آلاف الشباب بأقدامهم كل عام من خلال الهجرة إلى الدول الغربية فحسب، بل إن النخبة الفكرية والسياسية في المنطقة - وكثير منهم تلقوا تعليمهم في الجامعات الغربية - تظل أيضًا مركزة على الغرب، حتى لو كان عدد متزايد منهم قد أقنع نفسه بأنه أصل مشاكلهم. كل هذا يشير إلى أنه على الرغم من أن مستوى معين من المشاعر المعادية للغرب والموالية لروسيا من المرجح أن يستمر - منفذ مناسب للغضب ضد الركود السياسي والاقتصادي - فإن أقوى مظاهر هذا الشعور يمكن أن تتلاشى في النهاية، مما يمنح فرنسا والدول الغربية الأخرى فرصة لإصلاح مكانتها في غرب إفريقيا بنهج أقل قسوة تجاه المنطقة.

فرنسا، اخرجوا!

كان انقلاب النيجر، الذي شهد استبدال الرئيس محمد بازوم بمجلس عسكري بقيادة الجنرال عبد الرحمن تشياني، الأحدث في سلسلة من الهجمات العسكرية على الحكومات المنتخبة دستوريًا في غرب إفريقيا.

السادس في العامين الماضيين فقط، تشترك في العديد من سمات الاستيلاء العسكري السابق في بوركينا فاسو وغينيا وغينيا بيساو ومالي، بما في ذلك إصرار قادتها على أنهم كانوا يتصرفون بدافع الواجب الوطني لإنقاذ بلادهم من ويلات انعدام الأمن والفساد والضيق الاقتصادي.
هناك تشابه آخر يتعلق بأدوار فرنسا وروسيا. كما هو الحال مع الانقلابات السابقة، أظهر هذا المشهد مشهد الشباب وهم يدوسون الأعلام الفرنسية ويحرقون الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في دمية بينما يلفون أنفسهم بالأعلام الروسية ويلوحون بملصقات تحمل صورة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.
ربما تم المبالغة في أهمية هذه الأعمال الرمزية، لكن من الواضح أنها انعكاس للعداء الحقيقي والمتزايد تجاه باريس عبر المستعمرات الفرنسية السابقة في غرب إفريقيا. «فرنسا ديغاج!» - تُرجم بشكل فضفاض إلى «فرنسا، اخرج!» - هو المزاج السائد في معظم أنحاء المنطقة. تم تنظيم العشرات من المسيرات المناهضة لفرنسا في السنوات الأخيرة، خاصة في بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد ومالي والنيجر والسنغال. واجه المتظاهرون الغاضبون قوافل الجيش الفرنسي في بنن وبوركينا فاسو والنيجر؛ وإحراق محيط السفارة الفرنسية في بوركينا فاسو والنيجر؛ وتشويه أو تدمير الآثار التي يُنظر إليها على أنها تحتفل بماضي فرنسا الاستعماري في الكاميرون.

ولكن تحت هذه المظالم المحددة توجد استياء من عتيق أقدم. على الرغم من حصول غالبية دول غرب أفريقيا والساحل على استقلالها في الستينيات، لا تزال فرنسا تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبير في مستعمراتها السابقة. وهي تحافظ على علاقات مقبولة مع العائلات والنخب الحاكمة، وغالبًا ما تتعارض بشكل مباشر مع الرغبة الشعبية في التغيير. وفي أذهان الكثيرين، تواصل باريس اتخاذ القرارات، والتلاعب بالبيئة السياسية والاقتصادية لصالح النخب التي يبدو أن لديها تقاربًا أكبر مع فرنسا مقارنة بمواطني بلدانهم. وسواء تأسس هذا التصور أم لا، فإن فرنسا لم تقدم لنفسها أي خدمة من خلال التدخل العسكري المتكرر في المنطقة. بين عامي 1962 و1995، شنت فرنسا 19 تدخلا عسكريا منفصلا في أفريقيا؛ ومنذ ذلك الحين، نشرت قوات في مناسبات متعددة، بما في ذلك العمليات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وعلى الرغم من أن باريس تدافع عن مثل هذه المهام حسب الضرورة لحماية مصالحها أو حماية الحكومات الشرعية، إلا أن الأفارقة يميلون إلى رؤية الأعمال العسكرية الفرنسية على أنها إمبريالية باسم آخر.
حتى في حالة عدم تورطها في صراعات، واجهت فرنسا انتقادات بسبب شبكتها المترامية الأطراف من القواعد العسكرية في جميع أنحاء إفريقيا. وأصبحت هذه المنشآت تذكيرا غير مرغوب فيه بمعاهدات التعاون العسكري التي وقعت إما سرا أو يعتقد أنها ألزمت الأطراف الأفريقية الموقعة عليها بشروط سياسية واقتصادية غير مواتية. إن سعي ماكرون لتهدئة الشعور المعادي لفرنسا من خلال الوعد في مارس بتقليص الوجود العسكري الفرنسي بشكل كبير في إفريقيا يتحدث عن سمية هذه القواعد.

استقلال كاذب؟

ولكن إذا كان صعود المشاعر المعادية لفرنسا له علاقة كبيرة بتدخل باريس في الماضي والحاضر في إفريقيا، فيجب أيضًا النظر إليه على خلفية المشاعر الأوسع المعادية للغرب في القارة. على الرغم من أن مثل هذه المشاعر متجذرة بالمثل في الماضي الاستعماري، إلا أن صعودها الأخير يمكن أن يُعزى جزئيًا إلى صعود خطاب «إنهاء الاستعمار» بين المفكرين الأفارقة، وإلى حد ما، النخبة في صنع السياسات.
متشككة، إن لم تكن مزدرية، في حركة إنهاء الاستعمار الأصلية التي عززت الاستقلال السياسي الأفريقي، تفترض هذه المدرسة الفكرية أن البلدان المستعمرة سابقًا لا تزال مستعبدة للمعارف والأفكار الغربية - والتي نتيجتها أن البلدان الأفريقية المستقلة نظريًا لديها في الواقع القليل أو لا يوجد وكالة. بالنسبة

لعلماء إنهاء الاستعمار، فإن الحل الوحيد هو أن تتخلى المستعمرات السابقة عن الفلسفات والأطر الغربية لصالح الفلسفات والأطر التي يُفترض أنها أصلية. على الرغم من كل عدم الاتساق الصارخ، فقد استحوذ خطاب إنهاء الاستعمار على خيال ليس فقط الأكاديمية الأفريقية (كما يشهد على ذلك الحجم الهائل للكتب والمقالات الصحفية وعروض المؤتمرات التي تهدف إلى «إنهاء الاستعمار» بشيء أو بآخر) بل أيضا العالم الحقيقي لصنع السياسات الأفريقية، والمعونة الدولية، والدبلوماسية - وكلها أهداف لجهود مماثلة لإنهاء الاستعمار.

ومن المفارقات، من خلال السعي إلى تطهير إفريقيا من الأفكار الغربية، غذى خطاب إنهاء الاستعمار تركيزًا أفريقيًا مع الغرب، وإن كان سلبيًا. لقد روجت لوجهة نظر الغرب على أنها سامة بشكل أساسي، مما أدى إلى رفض سخيف للأفكار الغربية المفترضة، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحتضان انعكاسي لروسيا والصين لمجرد أنهما يُنظر إليهما على أنهما خصوم للغرب. موسكو، التي تأتي الآن في المرتبة الثانية كمنقذ غير محتمل لأفريقيا، هي المستفيد غير المحتمل من رؤية النفق التاريخية هذه التي تحتفل بدعم روسيا المادي والمعنوي للحركات القومية الأفريقية والاستقلال ولكنها تتجاهل بطريقة ما هويتها كقوة استعمارية.

لا يمكن ترك الغرب

على الرغم من انتشارها وبروزها السياسي، فقد لا تتعمق المشاعر المعادية للغرب في الواقع. يشير سلوك النخب الأفريقية إلى أن الاستياء تجاه الغرب غالبًا ما يكون تكتيكيًا أكثر مما يشعر به حقًا، وهو أداة مفيدة لحشد الدعم العام ولكن ليس مؤشرًا على أي رغبة حقيقية في التخلي عن فوائد العلاقات الجيدة مع أوروبا وأمريكا الشمالية. على الرغم من احتجاجات علماء إنهاء الاستعمار، لا يزال البحث والنقاش داخل الأكاديمية الأفريقية يتشكل من خلال الأفكار والفلسفات والأطر والمنهجيات من أصل غربي. وتستمر الجامعات الأفريقية ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية في الاعتماد على المصادر الغربية للحصول على الدعم المالي. بعبارة أخرى، تحتاج الأكاديمية الأفريقية إلى خصمها المتخيل للبقاء على قيد الحياة.
علاوة على ذلك، يواصل المفكرون الأفارقة التدفق على الجامعات في الغرب. ينتقل ما يقدر بنحو 20000 أكاديمي وباحث أفريقي إلى الدول الغربية كل عام - وهو اعتراف ضمني بالظروف المتفوقة والأجور في جامعات أوروبا وأمريكا الشمالية والفرص البحثية والمهنية الأفضل التي توفرها. عاد بعض هؤلاء العلماء إلى ديارهم في إفريقيا للانضمام إلى صفوف النخبة الاقتصادية والسياسية (على الرغم من أن عددًا متزايدًا منهم اختار البقاء في الغرب)، وحتى أولئك الذين يجدون أنه من المناسب التنديد بالغرب نادرًا ما يريدون التخلي عن امتيازات السفر وعلاقات العمل في الدول الغربية.

كما هو الحال مع المثقفين الأفارقة، فإن الأمر كذلك مع النخبة السياسية: فهم يتفاخرون بإرسال أطفالهم إلى مؤسسات تعليمية باهظة الثمن في جميع أنحاء الدول الغربية، وزيارة المستشفيات في الدول الغربية الكبرى، وترؤس شؤون الدول التي تعتمد على مساعدات غربية كبيرة لتلبية الاحتياجات الأساسية. يُعتقد أن المساعدات الخارجية تمثل ربع إنفاق النيجر، ويقول الاتحاد الأوروبي إن 62 في المائة فقط من الميزانية السنوية للبلاد يتم تمويلها محليًا.

يواصل الأفارقة الفقراء الهجرة إلى الغرب بأعداد كبيرة أيضًا، وغالبًا ما يخاطرون بذلك. وفقًا لوكالة الأمم المتحدة للاجئين، لقي أكثر من 2000 مهاجر من إفريقيا حتفهم أو فقدوا في البحر الأبيض المتوسط في عام 2022. من الصعب تخيل رمز أقوى - ومأساوي - للنداء المستمر للغرب.

كيف غزت فرنسا النيجر وسرقتها

معهد روستارت الروسي

اليوم تنتهي المهلة التي قدمتها الولايات المتحدة وفرنسا ووكلائهما في غرب أفريقيا إلى النيجر. وأعلنت وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا أن أمام النيجر "يوما واحدا" "لاستعادة الديمقراطية". ويبدو أن باريس تستعد لبدء مغامرة استعمارية أخرى بأيدي أخرى.

وفاة سلطنة داماجرام

بدأ تاريخ الاستعمار الفرنسي للنيجر منذ قرن ونصف تقريبًا. وفي مؤتمر برلين عام 1884، عندما قسمت الدول الغربية أفريقيا عملياً فيما بينها، تم ضم النيجر إلى دائرة النفوذ الفرنسي. تم تحديد الحدود الدقيقة لهذا المجال من خلال مبدأ "الاحتلال الفعال" - حيث كان الفرنسيون على استعداد للاعتراف بما يمكنهم السيطرة عليه بفعالية.

أدت الحاجة إلى إثبات "فعالية الاحتلال" على خلفية المحاولات البريطانية المستمرة لتحدي السيطرة الفرنسية الفعلية إلى سياسات عقابية قاسية. وهكذا، في عام 1897، أرسل الفرنسيون بعثة من الكابتن كاساماجو إلى زيندر، عاصمة سلطنة داماغارام. كانت دامغارام في وضع صعب - فقد كانت مهددة من الغرب من قبل القوات الفرنسية، ومن الجنوب والشرق من قبل جيش ربيع الزبير، الذي أنشأ دولة قوية على أراضي تشاد الحديثة، والتي ادعى ولاءها كل من البريطانيين والفرنسيين. كان حاشية السلطان داماجارام قلقين للغاية بشأن إمكانية إنشاء "جبهة" فرنسية موحدة، ولكن تم اقتراح حلول مختلفة. ونتيجة لذلك، ضمن أحد الأطراف وفاة كاسيماج، بينما ساعد الآخرون الفرنسيين المتبقين على الهروب. تم تجهيز رحلة استكشافية عقابية بقيادة النقيب بول فوليت وتشارلز تشانوين، والتي دخلت تاريخ النيجر بقسوتها الشديدة. ومع ذلك، لم يقتصر الأمر على النيجر فحسب، بل إن ما يسمى بالبعثة الفرنسية لوسط أفريقيا، التي شارك فيها فوليت وشانوين، كان هدفها استكشاف المنطقة الواقعة بين نهر النيجر وبحيرة تشاد ووضعها "تحت حماية فرنسا". علاوة على ذلك، لم يكن لدى البعثة أي تعليمات بشأن الطريق أو العلاقات مع القبائل الأصلية. ونتيجة لذلك، انفجرت الحملة بسرعة كبيرة بالصراعات الداخلية - على سبيل المثال، أعلن فول أنه ينوي تأسيس إمبراطوريته الأفريقية. وفي عام 1900، أسس الفرنسيون "منطقة زيندر العسكرية" على أنقاض داماغارام، والتي أصبحت فيما بعد جزءًا من مستعمرة أعالي السنغال-النيجر، والتي كانت بدورها جزءًا من غرب إفريقيا الفرنسية. في عام 1946، حصلت النيجر على وضع إقليم ما وراء البحار ضمن الاتحاد الفرنسي. تم إنشاء مجلس عام منتخب - هيئة محلية للحكم الذاتي من زعماء القبائل المحلية.

فترة ما بعد الاستعمار

النهب مستمر وفي عام 1958، عرض الرئيس شارل ديغول على المستعمرات الأفريقية خيار الاستقلال الكامل أو الحكم الذاتي داخل فرنسا؛ ونتيجة للتصويت، أصبحت النيجر جمهورية مستقلة تابعة للمجتمع الفرنسي. وكان أول رئيس للنيجر هو الحاج أماني ديوري، الذي بدأ على الفور في الانجراف نحو الاستبداد. وحتى قبل توليه منصبه، تم حظر التجمعات السياسية، وتم تجريد نواب الحركة الاشتراكية الأفريقية من ولاياتهم، وتم حظر أحزاب المعارضة تدريجيا (وكذلك وسائل الإعلام غير الموالية)، وأجبر قادتها على الهجرة. بدأ ديوري بالمطالبة بالسيادة الكاملة للدولة وفي عام 1960 أعلن استقلال النيجر. في انتهاك للدستور الأول المعتمد، والذي ينص على الانتخاب المباشر لرئيس الدولة من قبل الشعب، تم انتخاب أماني ديوري، كاستثناء، رئيسًا من قبل أعضاء البرلمان. في الانتخابات الرئاسية غير المتنازع عليها للجمهورية في عامي 1965 و1970، تلقى ديوري ما يقرب من 100٪ من الأصوات. وفي عام 1968، تم اكتشاف رواسب كبيرة

من اليورانيوم، ولكن عائدات تطويرها استولت عليها النخبة الفاسدة. في أبريل 1974، أطاح الملازم سيني كونشي بنظام ديوري. بدأت الأنشطة على الفور لتوزيع الإمدادات الغذائية، وتمكن المعارضون الذين طردوا في عهد ديوري من العودة إلى البلاد، على الرغم من عدم إلغاء نظام الحزب الواحد. وكما يشير الباحثون، فإن حكم كونشي كان مثالا نادرا لحكومة عسكرية أفريقية تمكنت من حل المشاكل الاقتصادية للبلاد. ولسوء حظ النيجر، توفي كونتشي بسرطان الدماغ في نوفمبر/تشرين الثاني 1987، وقام المجلس العسكري الأعلى في النيجر بتعيين على صاحبة رئيساً. في عهد على صاحبو، بدأ نظام التعددية الحزبية في النيجر؛ ونتيجة لذلك، حرم المنتدى الدستوري صاحبو من سلطاته (1991) وعين حكومة انتقالية برئاسة أندريه ساليفو. في أول انتخابات متعددة الأحزاب (1993)، تم انتخاب ماهامان عثمان رئيسًا للنيجر.

الانقلابات كتقليد سياسي

وبعد أقل من ثلاث سنوات، وقع انقلاب عسكري في النيجر بقيادة العقيد إبراهيم باري ماينسارا. تم طرد ماهامان عثمان من البلاد، وقام الأشخاص الذين وصلوا إلى السلطة بتقييد النشاط السياسي في البلاد، مما أضاف صلاحيات للرئيس.

في يوليو 1996، فاز ماينسارا بالانتخابات الرئاسية، وتم وضع جميع المرشحين الآخرين تحت الإقامة الجبرية. في أبريل 1999، أصبح الرائد داودا مالام فانكي رئيسًا - قُتل ماينسارا على يد حراسه الشخصيين. في خريف عام 1999، أصبح مامادو تانيا رئيسًا للنيجر وتمكن من تولي منصبه لفترتين: في أغسطس 2009، رفض تانيا الاستقالة وبدأ استفتاء على إلغاء القيود المفروضة على عدد الفترات الرئاسية. وتم حل المحكمة الدستورية، التي أعلنت عدم قانونية التعديلات، مع البرلمان.

وفي فبراير 2010، نفذ جيش النيجر انقلابًا، وتم إعلان الرائد سالو جيبو رئيسًا للمجلس العسكري، وفي أكتوبر تم إعلان الجمهورية السابعة في النيجر.
وفي أكتوبر 2010، تم إحباط محاولة انقلابية شارك فيها العقيد بادي، ثاني أكثر أعضاء المجلس العسكري نفوذا بعد دجيبو. وفي 7 أبريل 2011، انتقلت السلطة إلى محمد يوسفو.
وفي فبراير 2021، أصبح محمد بازوم، وهو عربي عرقي يعتبر "أبيض" في النيجر، الرئيس الجديد. وقبل أيام قليلة من تنصيبه، جرت محاولة انقلاب أخرى فاشلة، بدعم من وحدات من جيش النيجر، والزعيم المزعوم للمؤامرة هو النقيب ساني سالي جوروزا.
وفي يوليو 2023، تمت الإطاحة ببازوم أيضًا. وفي الوقت الحالي، تخضع النيجر لسيطرة المجلس الوطني للدفاع عن الوطن، الذي أعلن في 28 يوليو/تموز قائد الحرس الرئاسي، الجنرال عبد الرحمن تشياني، رئيساً للحكومة الانتقالية. وبالتالي فإن تغيير السلطة بالقوة أمر شائع وروتيني في النيجر. حدث هذا عدة مرات في تاريخ النيجر، وفي باريس تعاملوا مع مثل هذه الأمور بهدوء أكبر. ولكن الآن، على ما يبدو، ليس هذا هو الحال. يشعر المستعمرون بقلق بالغ إزاء مصير المورد الاستراتيجي - اليورانيوم، المورد الرئيسي له هو النيجر.

في انتظار التدخل

وتدرك فرنسا والولايات المتحدة، اللتان لديهما أيضاً قاعدة عسكرية في النيجر، أن التدخل المباشر في النيجر سيكون مكلفاً للغاية ومكلفاً سياسياً، وهو ما من شأنه أن يؤثر على العلاقات مع الجنوب العالمي بأكمله. ولذلك، فإن الغرب الجماعي يحاول حل المشكلة بأيدي طرف آخر، من خلال إشراك هياكل المجموعة

النيجر إلى عضويتها، لهذا الغرض. وتضم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 15 دولة من غرب أفريقيا، بينما تم تجميد عضوية غينيا ومالي وبوركينا فاسو، إلا أنها اتخذت "الجانب الخاطئ من التاريخ"، وفرضت عليها عقوبات.

والدولتان الرئيسيتان في الكتلة هما نيجيريا والسنغال، اللتان احتفظتا بعلاقات وثيقة مع المدينتين الفرنسية والبريطانية. وفي الوقت نفسه فإن جهاز المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما هو متوقع، يتألف في الأساس من بيروقراطيين موالين للغرب، والذين يقومون بإعداد القرارات اللازمة مقدماً. وبالمناسبة، فإن رئيس النيجر السابق الموالي للغرب، سالو دجيبو، الذي وصل إلى السلطة في وقت سابق خلال انقلاب، يعمل أيضًا في جهاز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

مثل هذا الماضي السياسي لا يمنعه من اعتباره مؤيدًا عظيمًا للديمقراطية في باريس ولندن.

ومن هذه القرارات مسألة التدخل في النيجر التي تصر عليها واشنطن وباريس. القوة الرئيسية للضربة المحتملة هي الجيش النيجيري، وهو أكبر بعشرين مرة من القوات المسلحة النيجرية.

ومع ذلك، في نيجيريا نفسها فإن الموقف تجاه التدخل سلبي بشكل عام؛ حيث تعارضه قيادة الجيش ورجال الدين المسلمين. الرأي العام أيضًا ضد ذلك - لا أحد يريد إخراج الكستناء من النار للمستعمرين الغربيين. ذات يوم شهدت نيجيريا ذاتها حرباً أهلية دموية طويلة الأمد بين المجموعات العرقية الرئيسية . قبيلة الإيبو من ناحية، واليوروبا والهاوسا من ناحية أخرى. أفادت تقارير أن أعضاء بمجلس الشيوخ النيجيري رفضوا طلبا من الرئيس الموالي للغرب بولو أحمد تينوبو باستخدام القوات ضد النيجر.

في هذه الحالة، لا يستطيع تينوبو الاعتماد إلا على قوات الاحتياط التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي وحدات عسكرية خاصة مُجهزة في حالة القيام "بعمليات حفظ السلام" المختلفة. إلا أن عدد هذه القوات صغير – سبعة آلاف فقط. وهذا يكفي لاحتلال دولة إفريقية صغيرة مثل غامبيا، لكن من الواضح أن مثل هذه القوات ليست كافية للسيطرة على النيجر الضخمة، التي تزيد مساحة أراضيها على مليون كيلومتر مربع.

ومن الجدير بالذكر أن جيش النيجر صغير الحجم، ولكنه جاهز تمامًا للقتال ومدرب جيدًا (درس القادة في الأكاديميات العسكرية الفرنسية). العدد الإجمالي هو 5-6 آلاف عسكري. وتتألف القوات شبه العسكرية - الدرك والحرس الوطني والشرطة - من نفس العدد تقريبا من الأشخاص. في المجموع، يعيش حوالي 26 مليون شخص في النيجر.

من الواضح أن سلطات النيجر الجديدة لن تكون قادرة على مقاومة الجيش النيجيري، وهو ضخم بالمعايير الأفريقية (160 ألف شخص). ومع ذلك، فإن سلطات النيجر الجديدة قادرة تمامًا على محاربة قوات الإيكواس.

وبما أن النيجر لا تزال واحدة من أفقر البلدان في العالم، والتي يعتمد اقتصادها على تصدير اليورانيوم، فإن استقرار الحكومة الجديدة يعتمد على أمرين - مدى السرعة التي يمكن بها حل المشاكل الإنسانية، وفي المقام الأول الجوع، وما إذا كان هناك حكومة جديدة. وسوف تظهر قناة مبيعات لليورانيوم، الذي سبق أن ذهب إلى فرنسا.

في كلتا الحالتين الأولى والثانية هناك خيارات. والخيار الرئيسي هو روسيا، القادرة على شراء اليورانيوم الأفريقي مقابل أموال جيدة وإرسال في المقابل كمية غير محدودة من الغذاء بمعايير النيجر.